

# من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية

خطوط عامة لاجتماع

. سلامة كيلة \*

والواقعية إلى لمس انعكاسات هذه المشكلات فقط وتقديم حلول جزئية لها. كما أسست تلك «العقلية» لمنطق يقوم على التخلي عن ضرورة تجاوز الواقع - انطلاقاً من إمكانات هذا الواقع ذاته - هذه الإمكانيات التي ظلت غائبة عن وعيهم لأنهم لم يستطيعوا وعي الواقع بل ظلوا في مستوياته «الخارجية»، أي في المستويات التي تناول «السياسي» بالمعنى السطحي للكلمة. لهذا عرفوا بالسلب أو النقد، ولم يعرفوا بالميل إلى تأسيس ما يتجاوز الواقع.

ونتيجة لذلك اقتحم «الريف» واجهة المشهد. فقد نخلت الفئات الفقيرة والمتوسطة الصراع وهي التي كانت تنز تحت وطأة استغلال إقطاعي عنيف طيلة قرون. كما أن النمط الرأسمالي العالمي الذي مد سيطرته راح يمنع التطور الذي كان يمكن أن يستوعب أزمت الريف عبر توظيف جيش العمل الاحتياطي. وكانت وسيلة اقتحامه هي الجيوش المشكّلة أصلاً من القاعدة الريفية. وإذا كانت الفئات التي انتصرت قد هدّمت البنية القديمة عبر الإصلاح الزراعي، فإنها كانت تعمل على تحقيق مشروعها الخاص، البادئ بالمساواة، والواصل إلى التحوّل إلى طبقة مترسمة عبر النهب. ولم تكن تلك الفئات المنتصرة تحمّل مشروعاً بديلاً عن المشروع الرأسمالي، رغم أنّها -

القومي بفعل التوازن الدولي الذي فرّضه وجود الاتحاد السوفييتي، فإن تلك التجارب انهارت بعد دخول هذا البلد في أزيماته، ونتيجة للتناقضات الداخلية داخل الدول «القومية» بسبب النهب الذي مارسته الفئات المسيطرة. وبات الاجتياح الإمبريالي الراهن يعقّد الوضع في مختلف بقاع العالم، ويجعل إمكانية التطور أكثر صعوبة، وكذلك أكثر ارتباطاً بالصراع ضد الرأسمالية. وهذا ما يفتح الأفق أمام البحث من جديد عن بديل للرأسمالية يحقّق التطور الشامل من جهة، ويزيل الاضطهاد والاستغلال والقهر وعدم المساواة من جهة أخرى.

وإذا كان إخفاق التطور العربي قد ارتبط بالأحزاب القومية العربية التي قادت النشاط الثوري منذ خمسينيات القرن العشرين، رغم كلّ الإنجازات التي تحقّقت، فإنّ استعادة المشروع النهضوي العربي تتطلب أن يسعى الماركسيون العرب إلى أن يكونوا قوة فعل حقيقي وريادي. والحقّ أنّه كان على هؤلاء أن يلعبوا هذا الدور منذ تشكّل العمل الشيوعي، إذ كان عليهم أن يقودوا النضال الثوري من أجل الاستقلال والوحدة والتطور. لكنّ «العقلية» التي مارسوا على أساسها جعلتهم يهربون من السياسي إلى «المطلبي» ومن الثوري إلى «الديموقراطي» ومن الفعل إلى ردّ الفعل، فتجنّبوا تبني الأهداف العميقة

الاجتياح الرأسمالي وغياب البدائل ليست الماركسية تصوّراً فقط: إنّها قوة فعل كذلك. ولهذا يجب أن يتحدّد دورها في الصراع الراهن، حيث يتعرّض العالم لاجتياح إمبريالي أميركي مستمرّ (كوسوفو، أفغانستان، العراق...). ولقد بدأ هذا الاجتياح منذ بداية التسعينيات بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ويهدف إلى إعادة صياغة العالم بما يحقّق مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية التي باتت متعدّدة الحدود وهائلة الرأسمال والتقنية وفائقة القدرة على المناورة، لكنّها أيضاً باتت شركات مأزومة تعاني ضيق السوق والتنافس واختلال العلاقة بين الرأسمال المنتج (الذي أصبح يشكل ما يُقرّب من العشرين في المئة من كتلة الرأسمال) والرأسمال المنفصل الذي يبحث عن منافذ لنشاطه مادام لا يحلّ إمكانية التوظيف في القطاع المنتج. ومن ثمّ فإنّ ذلك الاجتياح هو محاولة للعودة إلى أشكال السيطرة القديمة، القائمة على الاحتلال والنهب المباشر والتدمير، من أجل فتح المنافذ لاستثمارات تدرّ الربح الأعلى. وهو لذلك يُعمّق الاستقطاب، ويوسّع اللاتكافؤ، ويقود إلى دمار ما تحقّق في المجال الاقتصادي كما في المجال المجتمعي.

وإذا كانت فترة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١) قد سمّحت بتحقيق نهوض عام، وقادت إلى انتصار حركات التحرّر

\* - كاتب فلسطيني يُقيم في سورية.

على الماركسيين العرب أن ينطلقوا من  
أن المسألة القومية هي جزء عضوي  
من صيرورة التطور العربي الراهنة

دور الماركسيين العرب

المسألة الآن هي مسألة مواجهة  
الاجتياح الإمبريالي الأميركي؛ لكنّها -  
في الوقت ذاته - مسألة تحقيق التطور  
وتجاوز الاستغلال والاضطهاد  
والاغتراب والاستبداد. وهذا يفرض  
على الماركسيين العرب أن يعملوا على  
تطوير الصراع ضد الطبقات المسيطرة  
عربيًا وضد الرأسمالية الإمبريالية  
عالميًا - وخصوصًا رأسمالية الولايات  
المتحدة. وهذا ما يُلزمهم بإعادة بناء  
تصوراتهم وتحديد أهدافهم. وفي هذا  
الصدد يجب التأكيد على الأمور التالية:  
(١) إذا كانت الحركة الماركسية القديمة  
قد بنت سياساتها على أرضية  
الرأسمالية وانطلاقًا من ضرورتها،  
باعتبارها مرحلة «تقدمية» لا يُمكن  
تجاوزها، فإنّ أوهامها سقطت منذ زمن  
بعيد. وهذا يستدعي التشديد على أنّ  
الرأسمالية في الأطراف ليست قوة تقدم  
بل قوة تعويق، وأنّ عالمية النمط  
الرأسمالي تشكّل قوة منع وتخليف  
إضافةً إلى كونها قوة نهب واستغلال  
واضطهاد وتدمير.

(٢) على الحركة الماركسية العربية أن  
تعمل من أجل تحقيق مشروع نهضة  
في الوطن العربي، وأن تجيب عن  
أسئلة التقدم العربي وتعزّي عن حداثته.  
إنّ مواجهة الرأسمالية ترتبط بتحقيق  
مهام الثورة القومية الديمقراطية، أيّ

خضّم مقاومة أصولية ماضوية وهوجاء،  
ووسط تشكيك في الاشتراكية كبديل  
بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. كما أنّ  
النهاية المساوية لتجربة «رأسمالية  
الدولة»، التي تحققت بقيادة الحركات  
القومية، قد أبعدت التفكير في هذه  
الصيغة من التطور أيضًا. وفي المقابل  
ثمة فقر وجوع يُخزنان كتلة هائلة من  
العرب ويحرّضان على الثورة؛ كما أنّ  
الإرهاب الصهيوني والأخطار التي  
يوجدتها على الوطن العربي، وكذلك  
احتلال العراق والتهديد الجدي  
باحتيال سوريا وإعادة صياغة خريطة  
المنطقة لدمجها في العولة الإمبريالية  
المتوحّشة، كلّها أمور تحرّض على  
التمرد والاندفاع إلى المقاومة.

إنّ الصراع مع النمط الرأسمالي قد  
أضحى حاسمًا، الأمر الذي يفرض  
تجاوز هذا النمط ذاته، إذ عبّر ذلك يُمكن  
تحقيق التطور في القوى المنتجة  
والحداثة، وكذلك تحقيق كلّ المشروع  
القومي الديمقراطي. ولقد حاولت الفئات  
الوسطى تجاوز احتجاز التطور عن طريق  
الدور الذي لعبته الدولة، وكان جوهر  
مشروعها يتمثّل في الرسمة، لكنّها  
فشلت لأنها غلّبت الخاص على العام.  
وإذا كان المشروع الرأسمالي مستحيلًا  
أصلًا نتيجة عالمية النمط الرأسمالي، فإنّ  
الخروج على آليات النمط الرأسمالي  
تفرض الخروج على الرأسمالية ذاتها؛  
وهنا يتحدّد دور المشروع الماركسي.

ولتحقيق مصالحها - قلّدت التجربة  
الاشتراكية واستفادت منها. لقد نادت  
بـ «الاشتراكية» القائمة على المساواة  
ولكنّها نادت بتقديس الملكية الخاصة  
أيضًا، الأمر الذي كان يجعل المساواة  
لامساواة، ويفرض النهب ومراكمة  
الثروة التي كانت تهرب إلى البنوك في  
المراكز الإمبريالية. ولقد تحقّق ذلك في  
ظلّ أنظمة دكتاتورية دمّرت النشاط  
السياسي والاحتجاجات الشعبية  
والميول المطلبية. وإذا كانت هذه الفئات  
قد ترسملت حقيقةً وأعدت التكيّف مع  
النمط الرأسمالي أو سعت إلى ذلك،  
فإنّ نهبها واستبداليتها أوجدا أزمة  
اقتصادية وإفقارًا شديدًا، وأسّسا  
لحالة من الرفض الشعبي، مع تدمير  
للحركة السياسية والقيم. وها هي الآن  
تواجه الاجتياح الإمبريالي، فتتكيف  
معه، أو تقف عاجزة عن رده.

لكنّ ليست الحركة الأصولية هي  
البديل. فهذه الحركة ترفض الرأسمالية  
من منطلق ديني ماضوي، معيدة  
الصراع إلى شكله المغرق في القدم،  
وفاتحة الأفق للتدمير والقتل، دون رؤية  
لبديل يحقّق التطور والحداثة. وهي في  
كل الأحوال لا تستطيع توحيد  
القطاعات الشعبية لأنّها تميّز على  
أساس الدين، وترفض الميول التحررية.  
إنّ، يتقدم الاجتياح الإمبريالي في  
لحظة انهيار البنى والأحزاب التي  
تشكّلت خلال فترة الحرب الباردة، وفي

مهام الانتقال من الاعتماد على المواد الأولية والخدمات والزراعة كقوى «منتجة» في الاقتصاد إلى تأسيس قوى منتجة تكون الصناعة هي أساسها؛ وكذلك الانتقال من التفكك السياسي الذي تكرر خلال القرن العشرين إلى الدولة - الأمة؛ ومن إيديولوجيا القرون الوسطى والبنى القروسطية إلى المجتمع المدني الحديث الذي يتأسس على المواطنة والعلمانية والديموقراطية؛ وأيضاً الانتقال من التبعية والإلحاق إلى الاستقلال؛ ولعب دور فاعل في العلاقات الدولية؛ وتكريس العلاقات الأومية؛ وتشكيل التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

٣) هذا الدور يفرض إعادة النظر في كل المسائل الرائجة التي همشت الحركة الماركسية. وأولى هذه المسائل هي الموقف من القومية العربية. فالدول القائمة على الأرض العربية هي نتاج التكيف العملي مع النمط الرأسمالي العالمي؛ لهذا فهي متنافرة مع التشكل التاريخي الذي كان العرب نتاجه، ومتضادة مع الشعور القومي. كما أنها المكمل للتكوين الاقتصادي الذي فرضه الالتحاق بالنمط الرأسمالي العالمي، والمكرس له، وبالتالي المكرس لهيمنة القوى الإمبريالية. إن استراتيجية النضال الماركسي العربي يجب أن تنطلق من الإطار القومي، وبهذا تكون المسألة القومية في صلب برنامج التطور،

ويصبح الشعور القومي أصيلاً في فهم ميول العرب وتحديد مطامحهم. ومن ثم يصبح النضال من أجل التوحيد القومي جزءاً جوهرياً في سياق تحقيق التطور، كما هو ميل إلى تجاوز اغتراب الذات عبر تحققها، لكي يكون ممكناً تضمينها في تكوين أشمل - وأقصد الأومية.

لقد اختار الشيوعيون النشاط القطري (خصوصاً منذ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين)، وكان ذلك من أسباب أزمته. كما أن خيارهم هذا عبّر عن تكيفهم مع «المنطق البرجوازي» الذي حكم الرأسمالية المحلية المتكيفة مع سياسات النمط الرأسمالي العالمي الذي أسس للصيغة الراهنة للوطن العربي. ولهذا فإن التأسيس لدور مختلف يفرض تجاوز المنطق البرجوازي، والانطلاق من أن المسألة القومية هي جزء عضوي في صيرورة التطور الراهنة. وعلى الماركسيين العرب أن يكونوا في مقدمة المناضلين من أجل حل المسألة القومية، بالترابط مع تحديد موقف واضح من وضع الأمم المتداخلة مع العرب نتيجة لتقسيمات اتفاق ساكس - بيكو؛ موقف يُطلق من مبدأ حق تقرير المصير، وحق الأقليات القومية. ولا شك في أن دور الماركسيين هذا يعطي للمسألة القومية طابعها التقدمي؛ ذلك لأن أومية الماركسيين تجعلهم يؤكّدون تحالف الأمم المضطّدة ضد المراكز الإمبريالية، ليكون تحقيق التوحيد القومي خطوة

ضرورية في مسار تشكيل عالم موحد. ٤) المسألة الأخرى التي يجب على الماركسيين أن يؤسسوا لموقف مختلف منها هي المسألة الفلسطينية. فقد مال الموقف العام الذي راج حتى أصبح أساس سياسات الحركة الشيوعية إلى القبول بالأمر الواقع، واعتبار أن ميزان القوى المختل يفرض التكيف مع «الحقائق». وانطلق هذا الموقف من أن التعاضد مع التكوين الجديد، الذي هو «إسرائيل»، أمر ممكن، وأن على مبدأ «التعايش السلمي» أن يكون هو أساس الرؤية وأساس القبول بالمفاوضات. ومن ثم رفض الموقف الماركسي الرائج كل سياسة تدعو إلى المقاومة، باعتبارها طفولية وتطرفاً، ودعا إلى القبول بكل «المبادرات الدولية» وإلى التزام قرارات الأمم المتحدة التي تكرر الوجود الصهيوني.

ولما كان هذا الوجود يؤسس لرفض عربي شعبي، ويهيئ لنشاط سياسي مقاوم، فقد أصبح موقف الحركة الشيوعية العربية صعباً ومحل رفض من قبل الأوساط الشعبية - حتى تلك التي يدافع الشيوعيون عن قضاياها المعيشية والمطلبية. وأدى ذلك الأمر إلى تضيق قاعدة الشيوعيين الاجتماعية، وإلى إضعاف تأثيرهم العام، وإلى هجوم الاتجاهات القومية وغيرها عليهم، ومن ثم إلى إضعاف دورهم في تحقيق المهمات الديموقراطية.

ينبغي على الماركسيين العرب أن  
يعتبروا الصراع مع الوجود الصهيوني  
جزءاً من الصراع مع الإمبريالية

التخلص من الاشتراكية ذاتها، فساروا في هاوية مريعة جلبت لهم الفقر والموت... دون أن تجلب نهاية الاغتراب أو الديمقراطية الحقة.

أن لنا إذن أن نتخلص من صيغة العلاقات وللحكم نهايتها الدمار، وأن نؤسس تصوراتنا وعلاقاتنا على أساس ديموقراطي، خصوصاً وأن التجربة تكررت عندنا في صيغة مسخ: فقد سادت الدكتاتورية دون أن يتحقق التطور المرجو؛ وسادت «الحدائث» دون أن تتحقق القطيعة مع الإيديولوجية التقليدية، الأمر الذي أسس لـ «علمانية» ملتبسة ومنخورة، وساعد في نهوض الأصولية التي عملت على فرض برنامج محافظ ورجعي في ما يتعلق بالمرأة والعلاقات الاجتماعية والاقتصاد. وإذا كان الصراع العالمي قد حوّل الأصولية إلى قوة مناهضة لأميركا بعد أن تحالفت معها لعقود وتدرّبت لديها (كما في أفغانستان مثلاً)، فإن الرؤية التي تنطلق منها تدخل الصراع - الذي هو صراع مصالح - في متاهات دموية لا تسمح بوصوله إلى الانتصار والتحرر.

محاور الرؤية الماركسية كما نريدها

وعليه، فإن الرؤية التي يجب أن ينطلق منها الماركسيون تتحدد في المحاور الآتية:

- مقاومة الاحتلال الأميركي الجديد، وتطوير مقاومة ضده تتخذ أشكال القتال العسكري والمظاهرات الشعبية والإضرابات ومقاطعة المصالح والسلع.

اليهود (الذين هم في قسم كبير منهم عرب عاشوا قروناً طويلاً في الوطن العربي) في إطار دولة ديموقراطية عربية. وهنا يستطيع الماركسيون العرب أن يقدموا رؤية متماسكة لا تنطلق من الأفعال، بل تستند إلى كل ما هو إنساني وديموقراطي في التراث العالمي.

يجب، إذن، مقاومة الاستسلام لميزان القوى كما للوجود الصهيوني، ومن ثم ينبغي السعي إلى تغيير ميزان القوى عبر تغيير الواقع العربي، ليصبح الصراع ضد الوجود الصهيوني جزءاً من الصراع العام من أجل التطور والتوحيد والحدائث. ولا شك في أن تدخل السيطرة الإمبريالية والوجود الصهيوني والتخلف والتجزئة والتفكك يفرض ذلك الترابط الضروري، بحيث نكون في صراع متشعب الاتجاهات ومتعدد الأشكال، الأمر الذي يجعل تفعيل نشاط الطبقات الشعبية مسألة حاسمة. وهذا بدوره يتطلب من الماركسيين العرب وعي ظروفها والدفاع الحقيقي عن مصالحها، وهو ما يعطي للصراع عمقه الاجتماعي (الطبيقي) الضروري.

هـ) في هذا الوضع يصبح التأكيد على الديمقراطية والسعي من أجل العلمنة من المسائل الحساسة والضرورية. فلقد قاد تجاهل الديمقراطية إلى انهيار الاشتراكية لأن السلطة التي حكمت باسم الاشتراكية دفعت البشر إلى

لقد نبعت إشكالية الموقف الماركسي العربي التقليدي حيال المسألة الفلسطينية من خلل في الرؤية، ومن خلل في المنهجية. فهذا الموقف تجاهل الطابع الإمبريالي للمشروع الصهيوني: ذلك أن تأسيس الكيان الصهيوني هو جزء من السياسة الإمبريالية العامة للسيطرة على الوطن العربي؛ وأما الجزء الآخر من هذه السياسة فهو التجزئة، بهدف تكريس البنى التقليدية القديمة لضمان استمرار السيطرة الرأسمالية المهيمنة عالمياً. لقد كان الوجود الصهيوني ضرورياً كمركز إمبريالي متقدم، وكحاجز يؤسس لظروف تشل إمكانات تنامي الميول التوحيدية العربية، وكقوة ردع إمبريالية حينما تفرض الضرورة ذلك، ومن ثم كمركز اقتصادي متقدم حينما تتحقق الهيمنة. أي أن تأسيس الكيان الصهيوني لم يكن حلاً للمسألة اليهودية (التي هي مشكلة أوروبية بالأساس جرى تصديرها إلى الوطن العربي)، الأمر الذي ينفي عن هذا الحل أي طابع إنساني، ويضعه في إطار السيطرة الإمبريالية على العالم.

على الماركسيين، إذن، أن يجعلوا المسألة الفلسطينية مسألتهم، وأن ينطلقوا من أن الصراع مع الوجود الصهيوني هو جزء من الصراع مع الإمبريالية، وأن فلسطين جزء من الوطن العربي. وانطلاقاً من ذلك، يجب العمل على بلورة حل ديموقراطي للمسألة اليهودية، لا يقوم على القتل، بل يقبل العيش مع

- مواجهة المشروع الصهيوني وتغيير ميزان القوى عبر تحقيق التحويل العميق في المجتمع العربي، بما يُسمح بفرض الشروط العربية، وتقديم حلّ ديموقراطي للمسألة اليهودية يؤسّس لتعايش سلمي في إطار دولة عربية ديموقراطية. وهذا الأمر يُفرض تجاوزَ منطق التناحر الديني والقتل العشوائي الذي تقيمه الحركاتُ الأصولية.
- السعي إلى تحقيق الوحدة القومية العربية، وتأسيس الدولة/ الأمة على أساس ديموقراطي وفيدرالي، وتكريس

- استقلال الأمم المتداخلة مع العرب وحقّ الأقليات القومية.
- صياغة برنامج تطوّر على الصعيد الاقتصادي تلعب الدولة دوراً محورياً في تحقيقه، دون تجاهل دور الملكية الخاصة، ولكن مع ضبط نشاط الرأسمالية المافياوي والطفيلي.
  - التأكيد على مبدأ العلمانية القائم على فصل الدين عن السياسة، وبالتالي عن الدولة.
  - التأكيد على حق المواطنة والحريات الأساسية، وعلى التعددية، وحقوق

- الإنسان السياسية والاقتصادية/ الاجتماعية، ولاسيما حقّ النشاط السياسي والنقابي والمدني.
- الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء المطلبة والمعيشية، وكذلك الدفاع عن مصالح كلّ الفئات الشعبية الفقيرة والمهمشة.
  - النظر الجديّ إلى وضع المرأة والتأكيد على دورها السياسي الفاعل، وإصدار التشريعات التي تتركس ذلك.
  - تحقيق الحداثة في التعليم، وفي الثقافة، وفي التكوين المؤسسي.
- دمشق